

Distr.: General  
19 September 2014  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه التقرير المتعلق بأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الاتحاد الروسي في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤ (انظر المرفق). وقد أعد التقرير تحت مسؤوليتي بعد التشاور مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين.

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيتالي تشوركين



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس مجلس  
الأممن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة  
تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الاتحاد الروسي (حزيران/يونيه  
٢٠١٤)

### مقدّمة

خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤، تحت رئاسة الاتحاد الروسي، اضطلع مجلس الأمن  
ببرنامج عمل شامل. وعقد المجلس ٣٨ من الجلسات والمشاورات المغلقة، واتخذ ستة  
قرارات، ووافق على بيانين رئاسيين وسبعة بيانات صحفية.

### أفريقيا

#### الصومال

في ٤ حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن جلسة استماع مفتوحة استمع فيها إلى إحاطة  
مقدمة من وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية، فاليري أموس، بشأن الحالة الإنسانية في  
الصومال. وأشارت في إحاطتها إلى أن التقدم المحرز في بناء الدولة وبناء السلام لم يترجم بعد  
إلى تحسن في الحالة الإنسانية. وقالت إن هناك نحو ٨٥٧.٠٠٠ شخص في حاجة عاجلة إلى  
المساعدة اللازمة لإنقاذ أرواحهم، مع وجود مليوني صومالي يعيشون على حافة انعدام الأمن  
الغذائي. وأدت عقود من النزاع إلى تشريد أكثر من مليون شخص وأرغمت مليون شخص  
آخريين على التماس اللجوء في البلدان المجاورة. وسلطت الضوء على حقيقة أنه لم يتم توفير  
التمويل اللازم للنداء الإنساني لعام ٢٠١٤ إلا بنسبة ١٥ في المائة، وحثت على اتخاذ  
إجراءات فورية للحيلولة دون انزلاق البلد إلى الوراء على نحو يودي به إلى أزمة كبرى. وفي  
المشاورات المغلقة التي تلت ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم إزاء الحالة الإنسانية  
في الصومال، وعن تأييدهم للأعمال التي تضطلع بها الوكالات ذات الصلة هناك. وجرى  
التشديد على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي مزيداً من الاهتمام للاحتياجات الإنسانية  
للشعب الصومالي.

### ليبيا

في ٩ حزيران/يونيه، قدم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة  
للدعم في ليبيا، طارق متري، إحاطة إلى مجلس الأمن عن آخر التطورات في ليبيا، وأعرب  
عن القلق إزاء استمرار التوترات السياسية والأزمة الأمنية اللتين تهددان عملية الانتقال. وفي

هذا الصدد، أشار إلى الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا بعدم دستورية القرار الصادر عن المؤتمر الوطني العام بالمصادقة على وزارة جديدة برئاسة أحمد معيتيق. وأعرب عن إدانته لاستمرار الاشتباكات بين الجماعات المسلحة والأعمال العدوانية ضد المدنيين، ولا سيما القضاة والصحفيين، وشدد على أن الحالة الأمنية ما زالت تعوق الأداء السليم لنظام العدالة، وتبطئ من وتيرة إعادة بناء قطاع الأمن. وأثنى على التقدم المحرز في العملية الدستورية، التي تلقت زخماً جديداً بعقد أول جلسة لجمعية صياغة الدستور. وأولى التركيز بوجه خاص للأعمال التحضيرية لانتخابات أعضاء مجلس النواب المقرر إجراؤها في ٢٥ حزيران/يونيه. وأعرب عن الأمل في أن تجرى الانتخابات في جو من السلم دون تأخير، وطمأن المجلس على ما يقوم به من جهود تهدف إلى حث جميع الأطراف الليبية على تسوية المأزق السياسي الذي تواجهه من خلال الوسائل السلمية. وأكد أيضاً أنه يعتزم أن يدعو، قبل أسبوع من موعد إجراء الانتخابات، إلى عقد اجتماع لممثلي الجهات الفاعلة الرئيسية في ليبيا في محاولة للتوسط لإبرام اتفاق بشأن التفاعل السياسي، وتحديد الأولويات الوطنية خلال الفترة الانتقالية، وطرق معالجة المسائل الأمنية العاجلة والمسائل الخلافية الأساسية الأخرى.

وقدم الممثل الدائم لرواندا، يوجين - ريتشارد غاسانا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، تقريره الثالث عشر، الذي يغطي الفترة من ١٠ آذار/مارس إلى ٩ حزيران/يونيه. وقدم إحاطة بشأن إجراءات المتابعة المتعلقة بالتوصيات المقدمة من فريق الخبراء، وقدم إحصاءات محدثة بشأن طلبات الاستثناء، وتقريراً عن حالة نقل شحنات الأسلحة إلى ليبيا المقدم عنها إخطارات، وأكد على أوجه القصور في الآليات القائمة لمراقبة عمليات الشراء في ليبيا، والتي قد تتسبب في مخاطر تحويل الأعتدة وسوء استعمالها.

وفي مشاورات المجلس بكامل هيئته التي تلت ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لأنشطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، واعترفوا بالدور الهام الذي تضطلع به في تحقيق استقرار الحالة في ليبيا. وأعربوا عن تأييدهم للجهود التي تبذلها السلطات الليبية من أجل تحقيق التحول الديمقراطي، وعن عزمهم على تضيق شقة الخلاف من أجل التغلب على التحديات الخطيرة التي تواجه البلد. وشددوا على أهمية المبادرات الإقليمية في سياق الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، والجريمة العابرة للحدود، والاتجار بالمخدرات، مع التركيز على الحاجة إلى التصدي للتحديات الإنسانية. وأعرب العديد من الأعضاء عن القلق إزاء المشاكل الواضحة التي تعترض عملية دعم الحظر المفروض على الأسلحة في غياب رقابة فعالة من جانب السلطات الليبية.

وفي ٢٣ حزيران/يونيه، وقبيل موعد الانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٥ حزيران/يونيه، اعتمد مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/11447) رحب فيه بإجراء الانتخابات البرلمانية باعتبارها خطوة هامة في عملية انتقال البلد نحو حكم ديمقراطي مستقر. وإذ أعرب أعضاء المجلس عن بالغ القلق إزاء الانقسامات السياسية وتفاقم الحالة الأمنية، وهي أمور لا يمكن حلها إلا من خلال عملية سياسية، فقد أهابوا بجميع الأطراف في ليبيا كفالة إجراء الانتخابات بصورة سلمية. كما أكدوا مجددا دعم المجلس القوي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

### كوت ديفوار

في ٩ حزيران/يونيه، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وأبرزت الممثلة الخاصة للأمين العام لكوت ديفوار ورئيسة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، عيشاتو مينداودو سليمان، آفاق تكثيف التعاون بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات المسلحة الوطنية في مجال القيام بعمليات أمنية في بعض مناطق البلد، واعترام العملية زيادة تعزيز التفاعل مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، لا سيما عبر الحدود. وقالت إن العملية تقوم حاليا بتوطيد وجودها في المناطق الحساسة نتيجة لمواصلة خفض قوامها. وأكدت أن ما أحرزته العملية من تقدم أتاح لها نقل بعض المهام المسندة إليها إلى الحكومة. ووجهت الانتباه إلى تطبيق مفهوم جديد للعمليات من أجل الفترة الانتقالية يقوم على أساس التنقل، بما في ذلك القدرة الجوية. وركزت على اقتراح يدعو إلى إنشاء قوة للرد السريع داخل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بهدف تعظيم القدرة القتالية إلى أقصى حد ممكن والتخفيف من حدة الفراغ الأمني في حالة عدم وجود عسكري دائم.

وفي ١٦ حزيران/يونيه، قدمت الممثلة الخاصة إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في كوت ديفوار، وقالت إن البلد في طريقه إلى تحقيق الاستقرار الدائم. وأضافت قولها إن عملية المصالحة بلغت مستوى جديدا بقيام كل من الحكومة والجبهة الشعبية الإيفوارية في ٢٢ أيار/مايو بتوقيع بيان مشترك. وكان الرئيس قد سعى إلى التواصل مع عناصر من النظام السابق بغية إشراكهم في أنشطة إيجابية، لكن الحوار ظل محفوفًا بالمشاكل. وتكتسي الانتخابات المقبلة المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ أهمية بالغة بالنسبة لتحقيق الاستقرار في البلد. ورغم التحسن الكبير الذي شهدته الحالة الأمنية منذ عام ٢٠١١، فقد استمرت عمليات السطو المسلح، واللصوصية وغيرها من الأنشطة الإجرامية. وشددت الممثلة الخاصة على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للتراع، وبخاصة المسائل المتعلقة

بالأراضي والجنسية، وعلى ضرورة التعجيل بعملية شاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ودعت المجلس إلى اتباع نهج متأنٍ إزاء التخفيض المزمع للقوام العسكري لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وأصرت على ضرورة إنشاء قوة للرد السريع من أجل تعزيز قدرة العملية على التنقل وبهدف ملء الفراغ الأمني في بعض المناطق المضطربة، ولا سيما غرب البلد. وأثنت على الممارسة المتمثلة في قيام كل من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا باستخدام طائرات الهليكوبتر في عمليات مشتركة عبر الحدود.

وأعرب الممثل الدائم لكوت ديفوار، يوسفو بامبا، عن تأييده للأفكار العامة والمقترحات التي قدمت في تقرير الأمين العام (S/2014/342)، وعن الأمل في أن يقوم مجلس الأمن بتنفيذ التوصيات المقدمة.

وفي المشاورات المغلقة التي تلت ذلك، أعرب بعض أعضاء مجلس الأمن عن تأييدهم للاقتراح الداعي إلى الحد تدريجياً من وحدات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في حين أيد البعض الآخر إجراء تخفيض كبير بمقدار ١ ٧٠٠ جندي. وأثار بعض الأعضاء شواغل فيما يتعلق بأشد المسائل إلحاحاً في سياق كوت ديفوار، من قبيل المشاكل المتعلقة بالأراضي والجنسية، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومكافحة الإفلات من العقاب، والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. وطلب معظم الأعضاء تقديم إيضاحات إضافية فيما يتعلق بطرائق إنشاء قوة الرد السريع.

وفي ٢٥ حزيران/يونيه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٦٢ (٢٠١٤)، الذي مدد بموجبه ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

## السودان وجنوب السودان

في ١٠ حزيران/يونيه، قدم المبعوث الخاص للسودان وجنوب السودان، هايلي منكريوس، إحاطة إلى مجلس الأمن في جلسة مشاورات مغلقة عن طريق التداول بالفيديو. وشدد على التطورات الأخيرة في ما يتعلق بتنفيذ اتفاقات ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بين البلدين. وأشار على وجه الخصوص إلى الإعلان الرسمي الصادر عن جنوب السودان والمتضمن قراره باستئناف المشاركة في الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، على الرغم من أن التوقعات المتعلقة بالتنفيذ العملي لهذا الاعترام لم تتضح بعد بالنظر إلى استمرار عدم موافقة جوبا على الخط المركزي للمنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح. ورحب أيضاً بالتقدم الذي أحرز مؤخراً في تنفيذ النهج المشترك بين السودان وجنوب السودان

فيما يتعلق بطلب المساعدة من المجتمع الدولي في توفير الدعم المالي لكلا البلدين، وتطبيق إجراءات شاملة للتخفيف من عبء الدين، ورفع الجزاءات الاقتصادية عن السودان. وأشار إلى أنه من المتعذر توقع حدوث تعاون حقيقي وكامل في تنفيذ النهج المشترك ما لم يحسم السودان وجنوب السودان النزاعات الداخلية لكل منهما. وفي ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، اشتدت حدة القتال بين قوات الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، وأفادت التقارير بقيام قوات الحكومة بشن هجمات على أهداف مدنية في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون. غير أنه من المتوقع أن تستأنف المحادثات بين الحكومة والحركة في وقت لاحق من شهر حزيران/يونيه، على أن تسبقها اتصالات تحضيرية يقوم بها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ مع قادة الحركة. وفيما يتعلق بالحوار الوطني في السودان، شدد على أهمية تهيئة الأجواء المفضية إلى هذه العملية، وقال إن اللجنة التحضيرية توقفت عن أعمالها نتيجة للأحداث السلبية التي وقعت مؤخرا. وأبلغ المجلس أيضا بجهود الوساطة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) من أجل تسوية النزاع في جنوب السودان.

وأكد أعضاء مجلس الأمن على الحاجة إلى إحراز المزيد من التقدم في العلاقات بين السودان وجنوب السودان. وأشار البعض إلى أن الأوضاع الداخلية المعقدة في كلا البلدين هي السبب وراء عدم إحراز تقدم ملموس في العلاقات الثنائية بينهما. وشدد العديد من الأعضاء على الحاجة إلى عكس مسار الاتجاهات السلبية الأخيرة إزاء الحوار الوطني في السودان. وأعرب هؤلاء الأعضاء أيضا عن شديد القلق إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، بما في ذلك ما أفادت به تقارير صادرة عن منظمات غير حكومية بوقوع هجمات على المدنيين والمرافق المدنية. وأعرب معظم الأعضاء عن شديد أسفهم لعدم إحراز تقدم ملموس في حل الأزمة في جنوب السودان، ورحبوا في الوقت نفسه بما تبذله الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من جهود في هذا الصدد. وأعرب أحد الأعضاء عن دعمه لمواصلة الجهود الرامية إلى تخفيف عبء الدين ورفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على السودان، وحذر من مغبة التدخل في الحوار الوطني، الذي يعتبر مسألة داخلية سودانية لا صلة لها بالقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، واقترح فرض جزاءات محددة الغرض على الزعماء المتمردين الذين يعرقلون عملية السلام في السودان.

وفي ٢٧ حزيران/يونيه، وأثناء جلسة تحاور غير رسمية، شدد رئيس فريق الوساطة التابع لإيغاد بشأن جنوب السودان، سيوم مسفين، على التحديات المستمرة التي تواجه عملية السلام في ذلك البلد، وعزا ذلك إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية، والسعي الدائب عن حل عسكري، ورفض كلا طرفي النزاع الدخول في مفاوضات شاملة للجميع. وأعرب عن بالغ

القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية وخطر الهيكلة الإقليمية للأزمة بل وتدويلها. وأعرب عن رأي مفاده أن تأجيل محادثات أديس أبابا لا يعني انهيارها، لكن يلزم وجود الحوافز والمزايا إذا ما أريد لها أن تكفل بالنجاح. وأضاف قائلاً إنه، على وجه الخصوص، إذا ما استمر انتهاك اتفاقات السلام، فسيلزم اتخاذ إجراء جماعي، بما في ذلك فرض تدابير عقابية لممارسة الضغط على الجانب الذي يخفق في الوفاء بالتزاماته. ومن شأن هذه التدابير أن تكون الملاذ الأخير ومن ثم ينبغي أن تكون مقننة بدقة. وشدد أيضاً على الحاجة إلى التعاون الوثيق بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية بشأن المسائل المتعلقة بهذه التدابير، بما في ذلك توقيتها ونطاقها.

وشاطر أعضاء مجلس الأمن رئيس فريق الوساطة قلقه إزاء عدم إحراز تقدم في عملية السلام والحالة الإنسانية الخطيرة في جنوب السودان، إضافة إلى رؤيته بشأن الحوافز والمزايا التي يمكن استخدامها في تشجيع طرفي النزاع على الوفاء بالتزاماتهما.

## مالي

في ١١ حزيران/يونيه، اعتمد مجلس الأمن بياناً صحفياً (SC/11438) أدان فيه بأشد العبارات أعمال العنف التي ارتكبت ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، في بلدة أغيلهوك، والتي كان ضحيتها أربعة تشاديين من أفراد حفظ السلام. وأكد أعضاء المجلس مجدداً دعمهم لما تبذله السلطات المالية من جهود ترمي إلى تحقيق الاستقرار في مالي، وإعادة إرساء إدارة الدولة في جميع أرجاء البلد وإطلاق حوار وطني شامل وفعال.

وفي ١٧ حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وقدم ألبرت جيرارد كوندرز، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، إحاطة ركز فيها على التحديات الرئيسية في إطار التهديدات غير المتناظرة التي يتعرض لها شمال البلد. وأبرز عدة جوانب تحول دون بلوغ البعثة قدرتها التشغيلية الكاملة، مثل عدم اكتمال نشر الوحدات، ونقص طائرات الهليكوبتر، ووجود ثغرات في حماية القوة. وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أثارت المسائل المتعلقة بعدم استقرار الوضعين السياسي والأمني، والتهديدات المحدقة بأمن حفظة السلام، والمشكلة المتفاقمة المتعلقة بإمدادات مياه الشرب.

وفي ١٨ حزيران/يونيه، أكد إيرفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2014/403)، أن الوضع الأمني قد تدهور تدهوراً خطيراً جراء وقوع صدامات عنيفة في الشمال، بينما ظلت العملية السياسية هشّة. وقال إن الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار، بما في ذلك استعادة سلطة الدولة وإعادة بسط الأمن وتوفير الحماية للمدنيين، ما زالت مرهونة بالتوصل إلى خاتمة ناجحة لمحادثات السلام بين الحكومة والجماعات المسلحة في شمال البلد في إطار اتفاق واغادوغو الأولي الذي أبرم في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وأكد الحاجة الملحة إلى الانتهاء بأسرع وقت ممكن من النشر المقرر لأفراد البعثة العسكريين وموظفيها المدنيين. وتناول بالتفصيل التوصيات العامة الأربع التي رفعتها إدارة عمليات حفظ السلام في الأمانة العامة نتيجة استعراض استراتيجي أجري بشأن البعثة، وهي: التأكيد على الأهمية الرئيسية للعملية السياسية وإعادة تأطير الدور السياسي للبعثة وتعزيزه؛ ووضع رؤية مشتركة للمضي قدماً في الجهود المبذولة بين البعثة والسلطات المالية؛ والحفاظ على الحد الأقصى للقوات والشرطة مع توسيع نطاق وجود البعثة وتنقلها في الشمال في إطار استراتيجية متكاملة لتحقيق الاستقرار؛ وإضافة وتوضيح مهام مثل دعم التجميع، وإجراء انتخابات محلية وإصلاح النظام الانتخابي، والعدالة الانتقالية والقضاء العسكري وبناء القدرات اللازمة لمكافحة الاتجار وتعزيز الدعم للجيش المالي. وأشار أيضاً إلى اعترام الإدارة نشر منظومات جوية ذاتية التشغيل لتعزيز إدراك البعثة للحالة القائمة ولقدرتها على حماية المدنيين وحماية أفرادها.

وأكد وزير الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في مالي، عبد الله ديوب، أن الحكومة ملتزمة التزاماً شديداً باللحمة الوطنية ومستعدة للدخول في حوار مع الجماعات المسلحة. وأشاد بالمبادرة الجزائرية المقدمة في هذا الصدد. وشدد كذلك على أن التهديدات الأمنية قد تفاقمت لأن مختلف جماعات الإرهابيين والمتمردين والجرمين باتت تشكل تحالفات مع بعضها بعضاً لشن هجمات محددة. ورحب بدعم مجلس الأمن والجهات الدولية الفاعلة، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقدم عدداً من مقترحات بلده الرامية إلى تعزيز ولاية البعثة.

وفي المشاورات المغلقة لمجلس الأمن التي تلت ذلك، تطرق الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لاحتمالات توسيع وجود البعثة في شمال البلد، ولا سيما خارج المدن الكبيرة، وأهاب بالبلدان المساهمة زيادة تفعيل ما تبذله من جهود.

وأكد أعضاء مجلس الأمن على ضرورة أن تتولى السلطات المالية كامل المسؤولية عن الحالة الأمنية في جميع أرجاء البلد، وذلك بدعم من المجتمع الدولي. وذكر بعض الأعضاء أنه من غير الملائم أن يحاول البعض أن يساوي بين حكومة مالي الشرعية والجماعات المسلحة، ولا سيما تلك التي ترفض الكف عن الاضطلاع بأنشطة متطرفة.

وفي ٢٥ حزيران/يونيه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٦٤ (٢٠١٤)، الذي مدد بموجبه ولاية البعثة لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

## ليبيريا

في ١٦ حزيران/يونيه، قدم الممثل الدائم للأردن، الأمير زيد بن رعد زيد الحسين، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا، في مشاورات للمجلس بكامل هيئته، إحاطة إلى المجلس عن الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة حتى تاريخه خلال عام ٢٠١٤، مع التركيز على مشاوراتها الثلاث غير الرسمية والاستنتاجات والتوصيات التي قدمتها في تقرير منتصف المدة الذي قدمه فريق الخبراء المعني بليبيريا (S/2014/363).

ونوه أعضاء مجلس الأمن بالإنجازات التي حققتها الحكومة في إطار تنمية البلد بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك عدم وقوع انتهاكات لحظر توريد الأسلحة أثناء الفترة قيد النظر. وفي الوقت نفسه، أعربوا عن قلقهم إزاء بطء التقدم الذي تحرزه الحكومة في وضع تشريع بشأن حيازة الأسلحة ووسم جميع مخزوناتهما وتأمين حدودها تأميناً تاماً. وبالنظر إلى أوجه التحسن التي تحققت في ليبريا منذ أن فرض نظام الجزاءات لأول مرة، اعتبر معظم الأعضاء أن الوقت قد حان لبدء النظر في الإلغاء التدريجي للجزاءات بطريقة مسؤولة.

## المحكمة الجنائية الدولية/السودان

في ١٧ حزيران/يونيه، قدمت فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، إحاطة إلى مجلس الأمن عن الحالة في دارفور أحالها المجلس إلى المحكمة عملاً بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). وأعربت عن الاستياء الشديد لعدم اتخاذ خطوات معقولة لإلقاء القبض على المشتبه فيهم من دارفور الذين ما زالوا طليقين ولعدم تعاون بعض الدول حتى الآن مع المحكمة بشأن تنفيذ أوامر إلقاء القبض على أولئك المشتبه فيهم. وبينت أن الإجراءات القضائية للمحكمة لم تتمكن من إحراز التقدم دون عمليات الاعتقال هذه. وأثارت أيضاً مسألة المزاعم الأخيرة التي تفيد بأن الإبلاغ من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور كان عرضة للتلاعب.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم البالغ إزاء الحالة في دارفور، ولا سيما إزاء ازدياد عدد اللاجئين والمشردين والهجمات على حفظة السلام والموظفين المشاركين في أنشطة إنسانية في المنطقة. وقد شاطر العديد منهم قلق المدعي العام بشأن عدم تعاون الدول مع المحكمة. وأكد البعض أهمية الحفاظ على التوازن بين فوائد السلام والعدالة أثناء معالجة الوضع في دارفور.

### السلام والأمن في أفريقيا

في ١٩ حزيران/يونيه، تلقى مجلس الأمن إحاطة من المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة الساحل السيدة هيروت غيري سيلاسي عن التقدم المحرز نحو تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل في مجالات الحوكمة والأمن والقدرة على التكيف. ووصفت تدهور الوضع السياسي والأمني في المنطقة، والتحديات السياسية والأمنية القائمة في ليبيا ومالي والتهديد الإرهابي المستمر في جميع أنحاء المنطقة، ولا سيما الهجمات التي تنفذها جماعة بوكو حرام في نيجيريا. وقالت إن الوضع الإنساني في المنطقة ما زال هشاً للغاية. وقالت إن ارتفاع معدل البطالة في صفوف الشباب زاد من ميلهم إلى أيديولوجية العنف. وأهابت بالمجتمع الدولي أن يحسن تنسيق المبادرات المتعلقة بالساحل، وذلك بالاستناد أساساً إلى منتدى التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل، وأن يتجنب التدخلات المتعارضة التي من شأنها أن تؤخر إحراز أي تقدم.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن كامل تأييدهم للمبعوثة الخاصة وعن مشاركتها الرأي في تقييمها للحالة المنذرة بالخطر في المنطقة، وشددوا على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل المترابطة القائمة. وقال العديد من الأعضاء إن عام ٢٠١٥ سيكون اختباراً حاسم الأهمية لكفاءة الاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل في ضوء الانتخابات المقبلة التي ستجري في عدد من البلدان في المنطقة. وأبرز بعض الأعضاء الحاجة الملحة لمنع زيادة التطرف في المنطقة. وأكد آخرون الصلات القائمة بين الجماعات الإرهابية الناشطة في الساحل وأولئك الذين يزعزعون الاستقرار في كل من الجمهورية العربية السورية واليمن.

### جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٢٤ حزيران/يونيه، قدم بابكر غايي، الممثل الخاص بالنيابة، ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، إحاطة عن طريق التداول بالفيديو، أبرز فيها الحالة الأمنية المتوترة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك وقوع سلسلة من الهجمات الفتاكة ضد المدنيين والتي شنها عناصر أنتي بالاكا

ومتمردون تابعون لتحالف سيليكسا سابقاً. وأصبح قرابة ٢٠ ٠٠٠ شخص محصورين في ١٦ من المواقع التي لا تصلها أي إمدادات غذائية أو طبية. وأكد أن كل المجموعات المسلحة ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان وأن ٣٦٠ ٠٠٠ شخص قد فروا إلى بلدان مجاورة. وأضاف قائلاً إن الجهود الرامية إلى مواجهة حالة انعدام الأمن تتحرك ببطء شديد لأن الحكومة فقدت قواتها الأمنية الخاصة بها وتفتقر إلى التمويل اللازم لمعالجة الأزمة. ومن شأن استمرار العنف والتخاصم الاجتماعي أن يجعل من إجراء انتخابات ذات مصداقية في عام ٢٠١٥ أمراً محفوفاً بالمشاكل. ويعد نزع السلاح أمراً حيويًا لتحقيق الأمن الدائم، وأيضاً للشروع في عملية تفاوض تفضي إلى اتفاق سياسي. ومع أنه لا بد من أن يكون مواطنو أفريقيا الوسطى هم من يملك زمام هذا الحوار، من المحتمل ألا تتوفر حلول دائمة دون مشاركة الأمم المتحدة. وأشار إلى أن اهتمام المجتمع الدولي قد حال دون وقوع البلد في دوامة العنف. ومع أن بعثة الدعم الدولية التي تعمل بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى قد واصلت بذل كل الجهود اللازمة لدعم السلطات وأفراد الشعب أثناء مواجهتهم التحديات الملحة، فإن النشر الكامل وفي الوقت المناسب لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بقوام ١٢ ٠٠٠ فرد والالتزام المتواصل من المنطقة والمجتمع الدولي سيكون لهما أهميتهما الحاسمة في هذا الصدد.

وقالت فومزيلي ملامبو - نغوكا، وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إن هدف زيارتها الأخيرة إلى بانغي كان توضيح مخنة النساء والفتيات في ضوء التقارير التي وردت عن أعمال الاغتصاب والاستعباد الجنسي والزواج المبكر والقسري التي ترتكبها جهات مسلحة. وأبدت رغبتها أيضاً في ضمان أن تعالج بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى القضايا الجنسانية في مستهل عملها وأن تشجع مشاركة المرأة في المصالحة والحوار على المستوى الوطني وفي العدالة الانتقالية والانتخابات المقبلة. وأكدت أنه لا بد من أن تتلقى جميع القوات المشاركة في البعثة، قبل إيفادها، تدريب الأمم المتحدة المتخصص على منع العنف الجنسي في حالات النزاع، وأضافت بأنها ستكون المرة الأولى التي يتحقق فيها الامتثال بنسبة ١٠٠ في المائة منذ وضع نماذج التدريب.

وشددت وزيرة الصحة العامة والشؤون الاجتماعية والجنسانية والعمل الإنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى، مارغريت ماري ماليافو - سامبا، على أن التحديات الأمنية التي يواجهها بلدها تعزى إلى عدم وجود أفراد جيش وطني وقوات شرطة وجهاز قضائي يتمتعون بالكفاءة. وأكدت أن الأزمة ليست طائفية بل سياسية، وأنها كانت نتاج دور سلمي

لوسائل الإعلام على الصعيدين الوطني والدولي. وحثت على تعبئة دولية سريعة تلي الاحتياجات الإنسانية التي لم يمول سوى ثلثها. وأكدت كذلك النطاق الإقليمي للأزمة والحاجة إلى تقديم مساعدة عاجلة لا تشمل الشعب داخل البلد فحسب، بل كذلك لاجئي أفريقيا الوسطى.

وفي المشاورات المغلقة التي تلت ذلك، كرر أعضاء مجلس الأمن الإعراب عن قلقهم البالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك ازدياد حدة مشاعر العداة بين القبائل والعنف الذي يؤدي إلى وفاة المدنيين واختفائهم القسري. وأبدوا أسفهم لعدم كفاية التقدم الملموس الذي أحرز في استهلال عمليتي حوار سياسي ومصالحة شاملتين وفي نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. واتفق الجميع في الرأي على أن هناك حاجة للقيام في الوقت المناسب بتنفيذ عملية انتقال إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد والمكتملة الأركان لتحقيق الاستقرار في مالي والتي من شأنها أن تضطلع بدور حاسم الأهمية في تطبيع الوضع، مع التأكيد على المسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق مواطني أفريقيا الوسطى أنفسهم في هذا الصدد. وأعرب المجلس أيضاً عن دعمه الشديد للجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة الإقليميين، ولا سيما دول الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

## آسيا

### أفغانستان

في ٦ حزيران/يونيه، اعتمد مجلس الأمن بياناً صحفياً (SC/11431) أدان فيه الهجوم بالقنابل الذي شُن في كابل والذي أدى إلى وقوع عدد من الوفيات والإصابات في أوساط المدنيين وأفراد الأمن. وأعرب الأعضاء عن قلقهم إزاء التهديدات التي يشكلها كل من حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات الإرهابية والمتطرفة والجماعات المسلحة غير المشروعة الموجودة في البلد، وأكدوا إدانتهم لأي أفعال هدفها عرقلة الانتخابات، وشددوا على دعمهم للعمليات الديمقراطية في أفغانستان وأعربوا عن تطلعهم للجولة الثانية للانتخابات الرئاسية ولانتقال السلس المتواصل إلى إدارة جديدة.

وفي ٢٥ حزيران/يونيه، قدم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، يان كوبيتش، إحاطة إلى مجلس الأمن عن الحالة في البلد في أعقاب الانتخابات الرئاسية وانتخابات المحافظات. وقال إن طريقة معالجة كل من المرشحين الرئاسيين وقيادة البلد للأحداث المرتقبة في البلد ستكون لها أهميتها الحاسمة من أجل ضمان

وحدة أفغانستان واستقرارها. ووجه نداءً طلب فيه بأن يسود الهدوء أو ساط مؤيدي كلا المرشحين، قائلاً إنه من المفترض أن يشارك المرشحان بطريقة حاسمة وفعالة في إيجاد حلول لحالة الجمود الراهنة. واستمع المجلس أيضاً إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، الذي قال إن نسبة ٨٠ في المائة تقريباً من أفيون وهيروين العالم تنتج في أفغانستان وأعرب عن القلق إزاء الزيادة الحادة التي طرأت في إنتاج الأفيون هناك في عام ٢٠١٣.

وأكد أعضاء مجلس الأمن والدول المشاركة، في معرض ترحيبهم بإجراء انتخابات رئاسية ومحلية، أهمية الانتقال الديمقراطي للسلطة ودعوا جميع الكيانات السياسية للعمل معاً وفق أحكام الدستور، وذلك بهدف تعزيز سيادة الدولة واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدها الوطنية، من أجل تحقيق مستقبل يسوده السلام والازدهار للجميع. وأبرزوا التحديات الأمنية المحدقة باستقرار البلد والمتمثلة في الجماعات الإرهابية والمتطرفة والاتجار بالمخدرات، وأعربوا عن القلق إزاء زيادة الخسائر الفادحة في صفوف المدنيين، وفق ما أفاد به الأمين العام، وإزاء حالة حقوق الإنسان، ودعوا إلى تكثيف التعاون الإقليمي والمساعدة الدولية وأقروا بالدور الحاسم الذي تضطلع به البعثة في مساعدة البلد في التغلب على المشاكل الحالية.

واعتمد مجلس الأمن بيانين رئاسيين، أحدهما بشأن الانتخابات في أفغانستان (S/PRST/2014/11) والثاني بشأن إنتاج المخدرات بصورة غير مشروعة والاتجار بالمخدرات (S/PRST/2014/12). وفي البيان الأول، دعا المجلس، ضمن جملة أمور، جميع الأطراف المعنية إلى التعاون مع المؤسسات والعمليات الانتخابية بأناة واحترام، والامتناع عن أي أعمال تحرض على العنف والاضطرابات الأهلية، أو تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، كما دعاها إلى رفع الشكاوى عن طريق الآليات المؤسسية المعمول بها بما يوافق القوانين الانتخابية والدستور الأفغاني. وفي البيان الثاني، أعرب المجلس عن قلقه بشأن ازدياد إنتاج الخشخاش، مع الإشارة إلى استمرار ما تحدته زراعة الأفيون وإنتاجه والاتجار به واستهلاكه من ضرر جسيم على الاستقرار والأمن والتنمية في أفغانستان. ولاحظ المجلس مع القلق الصلات القائمة بين الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات وأكد في ذلك الصدد أهمية تعزيز التعاون الإقليمي وفيما بين الأقاليم.

### الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

في ١٧ حزيران/يونيه، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع قرارين يتعلقان بنظامي الجزاءات المفروضة على حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وينصان على إمكانية مواصلة تحسين التدابير

ذات الصلة في غضون ١٨ شهرا، أو قبل ذلك إذا لزم الأمر، وتمديد فترة ولاية فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملا بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) لمدة ٣٠ شهرا من تاريخ انتهاء الولاية في حزيران/يونيه من عام ٢٠١٥.

وقرر مجلس الأمن، في القرار ٢١٦٠ (٢٠١٤) المتعلق بالجزاءات المفروضة على حركة طالبان، أن على جميع الدول أن تتخذ تدابير ضد الأفراد والكيانات المنتسبة إلى تلك الجماعة، وتحمّد دون أي تأخير الأموال وغيرها من الأصول المالية والموارد الاقتصادية التي يمتلكها هؤلاء الأفراد وتلك الجماعات والمشاريع والكيانات، من بين إجراءات أخرى. وقرر المجلس أيضا أن على الدول أن تعمل على منع دخول هؤلاء الأفراد إلى أقاليمها الوطنية أو عبورها.

وقرر مجلس الأمن، في القرار ٢١٦١ (٢٠١٤) المتعلق بالتدابير المتخذة ضد الأشخاص والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة، تمديد ولاية مكتب أمين المظالم المنشأة بموجب القرار ١٩٠٤ (٢٠٠٩)، لمدة ٣٠ شهرا من تاريخ انتهاء الولاية في حزيران/يونيه من عام ٢٠١٥، وولاية فريق الرصد خلال الفترة نفسها. وإذ أعرب المجلس عن القلق إزاء ازدياد استخدام الإرهابيين للتكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات، وبخاصة الإنترنت، فقد حث الدول على منع إمداد الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة بشكل مباشر أو غير مباشر بالأسلحة والمواد ذات الصلة من أي نوع أو بيعها لهم أو نقلها إليهم.

### مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى

في ٢٦ حزيران/يونيه، قدّم ميروسلاف ينتشا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، إحاطة إلى مجلس الأمن في إطار جلسة مشاورات مغلقة بشأن التطورات في آسيا الوسطى. فقال إن الحالة العامة في المنطقة لا تزال مستقرة رغم استمرار تهديدات تحدث عبر الحدود وعدد من الديناميات الداخلية. وشدد على ضرورة التصدي للمسائل المتعلقة بالحوكمة والعلاقات بين الأعراق والتنمية الاقتصادية والحد من الفقر والاستقطاب الاجتماعي والتطرف لدى بعض شرائح السكان بهدف الحد من التعرض للتهديدات الخارجية. وأكد أن الاتجار بالمخدرات انطلقا من أفغانستان وانتشار المخدرات في جميع أنحاء المنطقة لا يزالان يقوضان الأمن مما يؤدي إلى تفاقم الجريمة والفساد والمشاكل الصحية والإرهاب. وأبرز الأثر الإيجابي للتعاون الاقتصادي الإقليمي.

وأكد أعضاء مجلس الأمن مجددا أهمية الدبلوماسية الوقائية وآليات الإنذار المبكر فيما يتعلق بما تبذله الأمم المتحدة من جهود للمساعدة على تحقيق تسوية سلمية للمنازعات، وأقروا بالدور الذي يضطلع به المركز في مساعدة بلدان المنطقة على التصدي للأخطار القطرية والعبارة للحدود الوطنية التي تهدد السلام، وفي دعم التنمية المستدامة في آسيا الوسطى.

واعتمد مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/11457) أشاد فيه بالجهود التي يبذلها المركز ورحب بتركيزه بوجه خاص على دعم التعاون فيما بين دول آسيا الوسطى في مجالي مكافحة الإرهاب ومنع التطرف المقترن بممارسة العنف والترعة الأصولية. وأكد الأعضاء على التهديد الذي يمثله إنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة على السلام والاستقرار الدوليين، وسلموا باستمرار أثر الحالة في أفغانستان على دول آسيا الوسطى وشجعوا على زيادة التعاون والتنسيق في المنطقة.

## الشرق الأوسط

### الجمهورية العربية السورية

في ٤ حزيران/يونيه، خلال جلسة مشاورات مغلقة، قدمت المنسقة الخاصة للبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة من أجل القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، سيغريد كاغ، إحاطة بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وشددت على أن تقدما كبيرا قد تحقق على مدى تسعة أشهر في تفكيك معظم الأسلحة الكيميائية لبرنامج الجمهورية العربية السورية المعلن عنه. وأشارت إلى أن زهاء ٩٣ في المائة من أسلحة البرنامج إما نقلت من الأراضي السورية وإما دمرت، وأن النسبة المتبقية البالغة ٧ في المائة تمت تعبئتها وتحميلها وهي جاهزة للنقل إلى اللاذقية. وقالت إنه لا يزال يتعذر الوصول إلى ما نسبته نحو ٧ في المائة بالنظر إلى تقلب الحالة الأمنية في موقع موجود في شرق دمشق. ودعت جميع الدول الأعضاء إلى ممارسة نفوذها من أجل كفالة إزالة ما تبقى من المواد الكيميائية على الفور. وقالت إن الجمهورية العربية السورية يسرت زيارتين لموظفين تقنيين تابعين لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لمعالجة أوجه التباين المسجلة في الإعلان وما ترتب عليها من تعديلات. وقد يجري تنظيم المزيد من الزيارات في المستقبل. وأضافت أنه حصل المزيد من التخفيض في عدد الموظفين، مؤكدة ضرورة أن تواصل البعثة المشتركة العمل لفترة محدودة تتجاوز تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ للتحقق من إنجاز حلّ الأنشطة المتبقية.

ودعا معظم أعضاء مجلس الأمن إلى التعجيل بإزالة ما تبقى من المواد الكيميائية، وأشاروا إلى الأهمية المتواصلة لعمل البعثة بعد تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه، مع إقرار عدة أعضاء بالشواغل الأمنية المشروعة للحكومة فيما يتعلق بتأجيل عملية إزالة المواد الكيميائية المتبقية. وشدد مشاركون عديدون على ضرورة قيام بعثة تقصي الحقائق بالتحقيق في الادعاءات المتعلقة باستخدام غاز الكلور في الجمهورية العربية السورية حتى تنجز عملها، على الرغم من أن بعض الأعضاء أعرب عن شكه في ميررات الإثبات في هذا الصدد. ودعا معظم الأعضاء إلى التوصل إلى اتفاق قريبا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتصل بالخطوة المتعلقة بتدمير مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية السورية، وشددوا على ضرورة تسوية مسألة أوجه التباين في الإعلان الأصلي الذي قدمته الجمهورية العربية السورية. ولاحظ أعضاء آخرون التقدم الكبير المحرز في إزالة المواد الكيميائية خارج حدود الجمهورية العربية السورية، وأشاروا إلى أن التحقق من الإعلان الأولي قد أجري على نحو يتسم بالشفافية. وذكروا بأن البعثة المشتركة ستركز على تدمير مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية السابقة إثر نقل كافة المواد الكيميائية خارج الجمهورية العربية السورية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى التخفيض الجزئي من عدد هذه المرافق وإعادة تشكيلها. وأعربوا عن القلق إزاء عدم تمكن بعثة تقصي الحقائق من إتمام عملها بسبب الحالة الأمنية.

وفي ٢٦ حزيران/يونيه، خلال جلسة إحاطة مفتوحة بشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، أبلغت وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ مجلس الأمن بالتطورات الحاصلة بشأن تنفيذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٣). وشددت على أن العنف والهجمات على المدنيين مستمرة بلا هوادة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مدمرة على الأشخاص المتضررين. وسأقت العديد من الأمثلة عن هجمات عشوائية استهدفت المدنيين في مناطق مكتظة بالسكان في انتهاك لأبسط المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي. وقالت إن ٢٤١ ٠٠٠ شخص لا يزالون يعيشون تحت الحصار لم يحصل إلا نسبة ١ في المائة منهم على المساعدة الغذائية خلال الشهر الماضي، وأن عدد المحتاجين ارتفع بما يقدر بـ ١,٢ مليون شخص ليصل إلى ٤,٧ ملايين شخص. وقالت أيضا إن جماعات المعارضة المسلحة زادت من هجماتها على الهياكل الأساسية المدنية. وأكدت أن القيود والعراقيل التعسفية والإجراءات الإدارية المرهقة التي فرضتها الحكومة تعوق إيصال المعونة إلى المحتاجين إليها، إضافة إلى سبب آخر وهو انعدام الأمن واحتدام النزاع، فضلا عن الهجمات والتهديدات التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني على يد بعض جماعات المعارضة. وانتقدت استمرار الحكومة في حظر تزويد المناطق التي تسيطر عليها المعارضة باللوازم الطبية. بيد أنها ذكرت أنه على الرغم من التحديات ومخاطر البيئة التشغيلية على

أرض الواقع، تلقى زهاء ٣,٣ ملايين شخص المساعدة الغذائية من برنامج الأغذية العالمي والشركاء في أيار/مايو، وحصل أكثر من ١٦ مليون شخص على مياه الشرب النظيفة، وتم تطعيم قرابة ٢,٩ مليون طفل ضد شلل الأطفال في الجولة الأخيرة، وتلقى ٢,٣ مليون شخص مواد غير غذائية تمس الحاجة إليها من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائها، وتلقى ٤ ملايين شخص مساعدة طبية من منظمة الصحة العالمية في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٤. وذكرت بأن آلية تتألف من مراقبين محايدين اقترحت في الآونة الأخيرة على المجلس الهدف منها تسهيل إيصال شحنات المساعدات الإنسانية عبر الحدود.

وأدى الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية، بشار الجعفري، ببيان تساءل فيه عن صحة الأرقام الواردة في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٣) (S/2014/427). وقال أيضا إن الأمين العام ما كان عليه أن يشير إلى تنظيمات من قبيل جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام على أنها "جماعات المعارضة المسلحة" وإنما بوصفها "جماعات إرهابية" لأنها صنفت على هذا النحو من قبل لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات.

وفي مشاورات المجلس بكامل هيئته التي تلت ذلك، أدان أعضاء مجلس الأمن انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها جميع الأطراف في الجمهورية العربية السورية. وشدد كثيرون على أن المسؤولية الأولى تقع على عاتق الحكومة في هذا الصدد. وأدان البعض الآخر على وجه الخصوص استخدام الحكومة العشوائي للبراميل المتفجرة، بينما دعا العديد إلى بذل جهود لمكافحة الأنشطة الإرهابية. وانتقد معظم الأعضاء العقوبات البيروقراطية التي تضعها الحكومة وتعوق وصول المساعدات الإنسانية. ولاحظ معظمهم أن القرار ٢١٣٩ (٢٠١٣) لم ينفذ. ودعا البعض في هذا الصدد إلى إطلاق عملية سياسية جديدة على وجه السرعة؛ فيما تطلع آخرون إلى اتخاذ قرار جديد يتناول العمليات العابرة للحدود. واقترح أحد الأعضاء خطة لوضع آلية لرصد وصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود يمكن أن تقبلها الحكومة.

## العراق

في ٤ حزيران/يونيه، خلال جلسة مشاورات مغلقة، قدم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، نيكولاي ملادينوف، إحاطة بشأن الحالة في العراق في أعقاب انتخابات مجلس النواب التي عقدت في ٣٠ نيسان/أبريل. وأبلغ

مجلس الأمن عن النتائج الأولية للانتخابات التي أجريت بنجاح على الرغم من استمرار التحديات الأمنية، وأولى اهتماما خاصا إلى آفاق فترة ما بعد الانتخابات. وركز أيضا على العلاقات المتردية بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان. وأعرب عن القلق إزاء استمرار التوتر مما يؤدي، على وجه الخصوص، إلى عدم تسوية المنازعات المتعلقة بالحقوق ذات الصلة بالصادرات من النفط. وشدد على ضرورة اعتماد القوانين الكفيلة بأن تساعد على تهدئة الأوضاع. وأكد أن الحالة الأمنية في الأنبار ما زالت تشكل تهديدا للاستقرار في البلد، ولا سيما نتيجة للأنشطة الإرهابية التي تقوم بها بعض الجماعات المتطرفة، بما في ذلك الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأكد من جديد التزامه بحل المشاكل الإنسانية في الأنبار ودعا المجتمع الدولي إلى المساهمة في خطة الاستجابة الاستراتيجية من أجل الأنبار التي ما زالت تفتقر افتقارا حادا للتمويل اللازم.

وسلط أعضاء مجلس الأمن الضوء على ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية في الوقت المناسب وعلى نحو سلمي. وطرح توصيات بأن يواصل القادة العراقيون على جميع المستويات المشاركة في حوار شامل وعلى الصعيد الوطني بشأن السلام. وأعربت الدول الأعضاء عن مشاركتها المثل الخاص القلق إزاء استمرار خطر الإرهاب في العراق مع الإشارة إلى ضرورة احترام جميع قواعد القانون الإنساني الدولي أثناء عمليات مكافحة الإرهاب التي تقودها الحكومة. وجرى التشديد بوجه خاص على الجوانب المتعلقة بالتخفيف من وطأة المشاق التي يعاني منها المشردون داخليا.

وفي ٥ حزيران/يونيه، اعتمد مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/11430) أعرب فيه عن تأييده للجهود التي تبذلها البعثة والمساعدة المستمرة التي تقدمها الأمم المتحدة في العراق. وأثنى أعضاء المجلس على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وقوات الأمن والسكان لإجراء الانتخابات بنجاح، على الرغم من التحديات التي تطرحها الجماعات الإرهابية، وبخاصة الدولة الإسلامية في العراق والشام. ودعوا جميع الكيانات السياسية للعمل معا على مواجهة التحديات التي تواجه البلد والتوصل إلى اتفاق بشأن كافة المواضيع المتعلقة، بما في ذلك صادرات الطاقة وتقاسم العائدات. وأكدوا من جديد دعمهم للجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تلبية الاحتياجات الأمنية، وشجعوا الحكومة على مواصلة العمل مع البعثة والوكالات الإنسانية. وشجع المجلس الدول على المشاركة في خطة الاستجابة الاستراتيجية من أجل الأنبار.

وفي ١١ حزيران/يونيه، اعتمد مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/11437) أعرب فيه عن استيائه من الأحداث التي وقعت في الموصل حيث هاجمت عناصر تابعة للدولة الإسلامية في

العراق والشام أفراداً من الأمن العراقي ومدنيين مما أدى إلى تشريد مئات الآلاف من الناس، وأعربوا عن شجبهم أخذ رهائن في قنصلية تركيا. وأعرب أعضاء المجلس مجدداً عن التزامهم بأمن العراق ووحدة أراضيه ورحبوا بخطط الحكومة من أجل عقد اجتماع للوحدة الوطنية يجمع كافة العراقيين لغرض التصدي لتهديدات الإرهاب.

وفي ١٢ حزيران/يونيه، خلال جلسة مشاورات مغلقة، قدم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن آخر التطورات المثيرة للجزع في العراق أكد فيها قلقه البالغ إزاء التقدم السريع الذي حققته الدولة الإسلامية في العراق والشام في المحافظات الشمالية والغربية من العراق، ووجه الاهتمام إلى الحالة الإنسانية المتردية في المناطق المتضررة. فقد فر مئات الآلاف من المشردين داخلياً من الموصل إلى مناطق أخرى، ولا سيما إلى كردستان.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم البالغ إزاء التقدم السريع وغير المقيد الذي حققه مقاتلو الدولة الإسلامية في العراق والشام في جميع أنحاء العراق وأعربوا عن التزامهم بأمن البلد ووحدة أراضيه. ولاحظ البعض أن الأزمة الحالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأزمة القائمة في الجمهورية العربية السورية، فيما أكد أحد الأعضاء أن الأسباب الجذرية للقلق في العراق تعود إلى الأحداث التي وقعت في عام ٢٠٠٣. وشاطرت الدول الأعضاء الممثل الخاص قلقها بشأن استمرار خطر الإرهاب في العراق مع الإشارة إلى ضرورة احترام جميع معايير القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، أثناء إجراء عمليات مكافحة الإرهاب التي تقودها الحكومة. وجرى التشديد بشكل خاص على الجوانب المتعلقة بالتصدي للمشاق التي يعاني منها المشردون داخلياً.

### قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

في ١٧ حزيران/يونيه، وخلال جلسة خاصة عقدها مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، قدم ممثل إدارة عمليات حفظ السلام إحاطة عن المستجدات في منطقة النشر في الجولان، مركزاً على الانتهاكات التي حدثت مؤخراً لاتفاق فض الاشتباك بين القوات.

وفي ١٨ حزيران/يونيه، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى مجلس الأمن في جلسة مشاورات مغلقة تناولت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وذكّر بأن ٤٠ عاماً قد مضت منذ إنشاء القوة. وأشار إلى أن الحالة الأمنية لا تزال غير مستقرة في الجولان، الأمر الذي يعرض للخطر وقف إطلاق النار بين إسرائيل

والجمهورية العربية السورية. وركّز على الحادثتين اللتين وقعتا في ١٨ و ١٩ آذار/مارس، عندما أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي النار على المنطقة الفاصلة والمنطقة محدودة السلاح على الجانب ”برافو“، وذلك في إثر إصابة أربعة جنود إسرائيليين بجروح جراء انفجار جهاز منفجر يدوي الصنع على الجانب ”ألفا“ من الخط الفاصل، معتبرا أن هاتين الحادثتين تمثلان أهم الانتهاكات منذ إبرام اتفاق فض الاشتباك. وأشار أيضا إلى الحادثة التي وقعت في ٢ حزيران/يونيه، عندما أطلقت أربعة صواريخ باتجاه قرية موالية للحكومة من موقع قريب من مقر القوة في معسكر نبع الفوار، وقام جيش الدفاع الإسرائيلي، بعد إشارته إلى سقوط أحد الصواريخ على الجانب ”ألفا“، بإطلاق ما لا يقل عن خمس قذائف مدفعية، مما نشأ عنه العثور على شظايا وقطع حطام ومقذوفات حجرية داخل المخيم. وذكر أن القتال العنيف بين القوات المسلحة السورية وقوات المعارضة المسلحة يدور على أشده في الأجزاء الجنوبية - الوسطى من المنطقة الفاصلة، في حين شهد الجزء الشمالي انخفاضاً عاماً في الاشتباكات، مع بقاء ترتيبات الهدنة المحلية قائمة. وأشار إلى وجود مخيم منظم يؤدي ٣٥٠٠ شخص من النازحين داخليا في المنطقة الفاصلة قرب السياج التقني. وأكد مجدداً على أن وجود القوات المسلحة السورية في المنطقة يمثل انتهاكا خطيرا لاتفاق فض الاشتباك، مشيراً إلى أنه ينبغي ألا تكون هناك أنشطة عسكرية في تلك المنطقة. وأعرب عن القلق إزاء استمرار وجود الأجهزة المنفجرة يدوية الصنع التي تضعها العناصر المسلحة من المعارضة السورية. وفي هذا الصدد، تطرق إلى إيفاد فريق أيرلندي لمكافحة الأجهزة المنفجرة يدوية الصنع إلى القوة في آذار/مارس، معرباً عن الشكوى من أن المعدات، التي وصلت إلى بيروت في آذار/مارس، لا يمكن إدخالها إلى الجمهورية العربية السورية حتى يتم الحصول على رد السلطات السورية. وقال إنه سيطرح هذه المسألة من جديد أثناء زيارته إلى دمشق بعد أسبوع. وفي الختام، أكد على أهمية استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في ضمان الاستقرار في الجولان وفي المنطقة، وطلب من المجلس تديد ولاية القوة لفترة جديدة مدتها ستة أشهر.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم الكامل لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، ودعوا إلى وقف جميع الأعمال التي تعرض للخطر أفراد القوة، وأفراد هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في المناطق الخاضعة لمسؤوليتهم، وعلى وجه الخصوص الاشتباكات بين الأطراف السورية، التي يتزايد فيها استخدام الجنائين للأسلحة الثقيلة بما فيها الدبابات. وأعرب العديد منهم عن غضبهم من الجرائم البشعة التي ارتكبتها بعض أعضاء المعارضة السورية المسلحة، ومن استخدام الأجهزة المنفجرة يدوية الصنع، وفي هذا الصدد، دعوا حكومة الجمهورية العربية السورية إلى السماح بدخول معدات فريق مكافحة الأجهزة المنفجرة يدوية الصنع إلى

البلد. وأعرب بعض الأعضاء عن القلق إزاء قيام طائرة تابعة للقوات المسلحة السورية بإلقاء القنابل على المنطقة الفاصلة في ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل، في حين أن دعا آخرون إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣) وإعادة الجولان المحتل إلى الجمهورية العربية السورية. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٦٣ (٢٠١٤)، الذي مدد بموجبه ولاية القوة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

## اليمن

في ٢٠ حزيران/يونيه، قدم المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، جمال بنعمر، إحاطة في مشاورات مغلقة تناولت الحالة في البلد، مركزا على العملية السياسية الجارية، ولا سيما عمل لجنة صياغة الدستور، والهجوم الذي شنته الحكومة مؤخرا على تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. وفي سياق حديثه عن النزاع مع الحوثيين في الشمال، قال إن اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٤ حزيران/يونيه يتسم بالهشاشة، ولا تزال تتخلله اشتباكات متقطعة، ولكنه لا يزال قائما. وأبرز أيضا المشاكل الإنسانية والأزمة المالية. وذكر أن عناصر من النظام السابق لا تزال تقوم بالتحريض وإثارة المشاكل، ودعا مجلس الأمن إلى دعم عملية الانتقال السياسي.

وشارك أعضاء مجلس الأمن المستشار الخاص في رأيه القائل إنه على الرغم من التحديات الجسيمة الكثيرة، بما في ذلك مكافحة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، يمضي اليمن قدما على طريق الانتقال السياسي. وأشاروا في هذا الصدد إلى أنه ينبغي مساعدة الشعب في إنشاء دولة ديمقراطية سلمية، بناء على مقررات مؤتمر الحوار الوطني. وأكدوا مجددا أنه ينبغي التصدي لجميع الساعين إلى تخريب العملية السياسية في اليمن، وتلبية الاحتياجات الإنسانية.

## الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٣ حزيران/يونيه، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، في جلسة مفتوحة، إحاطة عن آخر التطورات فيما يتعلق بالمسألة الإسرائيلية - الفلسطينية. وتطرق إلى عمليات البحث المكثفة الجارية في الضفة الغربية عن الطلاب الإسرائيليين الثلاثة الذين اختطفوا بالقرب من الخليل، وإلى إضراب المعتقلين الفلسطينيين عن الطعام، وإلى إعلانات إقامة مستوطنات جديدة، وتشكيل حكومة توافق وطني فلسطينية. وشدد على أن المنطقة التي تواجه لحظة أزمة حقيقية، تواصل فيها القوات الهدامة على جبهات متعددة اكتساب قوتها من زرع الفتنة وإحباط الخيارات الممكنة لإيجاد حل سياسي. وشدد على

ضرورة ممارسة الطرفين لأقصى درجات ضبط النفس، من أجل استعادة الهدوء، واغتنام فرص العودة إلى عملية التفاوض.

وفي المشاورات التي تلت ذلك للمجلس بكامل هيئته، حث أعضاء مجلس الأمن الإسرائيليين والفلسطينيين على تهدئة الحالة، من خلال إنهاء أعمال العنف والامتناع عن اتخاذ الخطوات التي قد تؤدي إلى المزيد من التعقيدات وتمس بنتائج أي حل مستقبلي. وأدانوا اختطاف الشبان الإسرائيليين الثلاثة، وشددوا على المساعدة التي تقدمها السلطات الفلسطينية في عملية البحث. وانتقد بعض أعضاء المجلس إسرائيل لاستخدامها القوة على نحو غير متناسب أثناء عملية البحث، ولما تقوم به من أنشطة الاستيطان، وبسبب تدابيرها الرامية إلى عزل غزة. كما جرى التنديد بإطلاق الصواريخ من غزة.

## أوروبا

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/264)

في ٢ حزيران/يونيه، قدم الاتحاد الروسي، في مشاورات للمجلس بكامل هيئته عقدت بناء على طلبه، مشروع قرار بشأن الحالة الإنسانية في شرقي أوكرانيا. وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية هناك، ولكنهم أبدوا آراء مختلفة بشأن أسباب هذه الحالة ونطاقها، وكذلك بشأن مضمون وأهداف مشروع القرار.

وفي ١٦ حزيران/يونيه، استمع مجلس الأمن في مشاورات مغلقة إلى وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ التي تحدثت عن طريق التداول بالفيديو عن الحالة في شرقي أوكرانيا. وفي سياق ملاحظتها لندرة المعلومات المستقلة المتاحة عن الحالة بسبب تفاقم انعدام الأمن والوجود المحدود للهيئات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، قالت إن الأمانة العامة أحصت ٣٣٦ ١٩ من النازحين داخليا، يشملون ١١ ٥٢١ نازحا من القرم و ٧ ٨١٥ من المنطقة الشرقية. وتعاني مقاطعتا دونيتسك ولوهانسك في شرقي أوكرانيا من محدودية فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، مما في ذلك التعليم والرعاية الصحية. وتمثل الأولوية المباشرة للمنظمة في دعم الاستجابة الإنسانية للحكومة، وإكمال الجهود التي تبذلها. وعلى الرغم من أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لم يعتبر حتى الآن أن هناك أزمة إنسانية في أوكرانيا، فهذه الحالة قد تتغير إذا لم تتحقق تسوية سياسية تنهي أعمال العنف.

وبينما حدد أعضاء المجلس تأكيدهم على قلقهم البالغ إزاء استمرار تصاعد العنف وإزاء الحالة الإنسانية في البلد، اتفق الأعضاء بوجه عام على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة وأن العملية السياسية لا تزال السبيل الوحيد للخروج منها، تمشيا مع بيان جنيف المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وقدم الاتحاد الروسي مشروع قرار ثان بشأن الحالة في شرقي البلد.

وفي ١٧ حزيران/يونيه، اعتمد أعضاء مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/11442) أعربوا فيه عن خالص تعازيهم لأسر جميع الصحفيين الذين قتلوا أثناء تغطية الأزمة في أوكرانيا، بما في ذلك الصحفيان الروسيان اللذان قتلوا في ١٧ حزيران/يونيه، والمصور الصحفي الإيطالي الذي قتل مع المترجم الشفوي الروسي الذي كان يرافقه في ٢٤ أيار/مايو. وشجع أعضاء المجلس على إجراء تحقيق وافٍ في جميع حالات العنف التي يتعرض لها الصحفيون، وأعربوا في الوقت نفسه عن قلقهم إزاء ما تم الإبلاغ عنه من حالات احتجاز الصحفيين الذين يغطون الأزمة في أوكرانيا أو مضايقتهم.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

في ٢٤ حزيران/يونيه، وفي جلسة إحاطة مفتوحة بشأن التطورات الأخيرة، أشار الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، تايي - بروك زيريهون، إلى قيام رئيس أوكرانيا بالإعلان عن خطة سلام، وإلى بدء محادثات السلام باعتبارهما من البوادر التي تبشر بتوجه نحو تخفيف حدة النزاع وحل الأزمة. وقد رحب الأمين العام بخطة السلام التي اقترحتها رئيس الجمهورية وبياعلانه عن وقف لإطلاق النار من جانب واحد لمدة أسبوع، بالإضافة إلى موافقة جماعات الميليشيات المسلحة على مقابلة وقف إطلاق النار هذا بالمثل. وبوجه عام لا يزال وقف إطلاق النار قائما. ونقل الأمين العام المساعد أن الأمين العام يتطلع إلى أن تساعد محادثات السلام مع ممثلي الجماعات المسلحة في شرقي أوكرانيا على نزع فتيل التوترات، وأشار في الوقت نفسه إلى أن على جميع الأطراف أن تلتزم بوقف إطلاق النار وأن تترك الباب مفتوحا أمام عمليات فعالة للتفاوض والوساطة من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة. واعتبر أن طلب رئيس الاتحاد الروسي من البرلمان بأن يلغي الإذن الممنوح له بإرسال قوات إلى أوكرانيا، يقيم كخطوة إيجابية. وفي الوقت نفسه، لا يزال الأمين العام يشعر بقلق بالغ لأن الوقائع في الميدان لا تزال خطيرة ومثيرة للقلق، بالنظر إلى أنه، حتى حدوث هذه التطورات السياسية الأخيرة، ظل القتال العنيف دائرا ولا سيما في شرقي أوكرانيا، وأودى بحياة مئات الأشخاص وألحق إصابات بمئات آخرين كان من بينهم مدنيين. وبالإضافة إلى

ذلك، فقد عبر المقاتلون والأسلحة الحدود الأوكرانية. وواصلت الجماعات المسلحة هجومها على القوات الأوكرانية في ليلة ٢٠-٢١ حزيران/يونيه. وخلال الفترة نفسها، أشارت تقارير أخرى إلى أن القوات الأوكرانية قد واصلت أيضا عملياتها الأمنية، بيد أنه لم يتضح ما إذا كان ذلك فقط في سياق دفاع القوات عن نفسها أمام الهجمات. وقد أفاد الاتحاد الروسي بأن القذائف الناجمة عن عمليات تبادل إطلاق النيران عبرت الحدود، مما تسبب في أضرار مادية. وفي ١٤ حزيران/يونيه، تم إسقاط طائرة نقل عسكري أوكرانية. ولا يزال المراقبون المختطفون التابعون لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا رهن الاحتجاز. واختتم بتوجيه نداء إلى المجتمع الدولي لتقديم الدعم إلى أوكرانيا من أجل تجاوز الأزمة الراهنة وإيجاد حل سلمي ودائم للتحديات التي تواجه البلد.

واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة قدمها عبر الفيديو إيفان شيمونوفيتش الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، وعرض فيها التقرير الشهري الثالث لبعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا الذي يغطي الفترة من ٧ أيار/مايو إلى ٧ حزيران/يونيه. وأبرز أنه قد تحقق بعض التقدم الإيجابي، بما في ذلك التعديلات التشريعية الرامية إلى مكافحة التمييز والفساد، وقيام البرلمان بإقرار مذكرة للوفاق والسلام تتطلع إلى اعتماد مجموعة من الإصلاحات الدستورية. وفي الوقت نفسه، لا يزال التقدم بطيئا في عمليات المساءلة الجارية في ما يتصل بأعمال العنف التي وقعت في الميدان، وبشأن الأحداث التي وقعت في ٢ أيار/مايو في أوديسا.

وسلط الأمين العام المساعد الضوء على التدهور السريع للحالة في الشرق، الذي يشهد معظم التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان. وحيث قتل نحو ٤٢٣ شخصا، وكان هناك ازدياد للأسلحة، ولا يزال التجنيد للجماعات المسلحة مستمرا، واعترف ممثل عن جمهورية دونتسك الشعبية المعلنة ذاتيا بوجود جماعات مسلحة مؤلفة من مواطني الاتحاد الروسي بين صفوفها. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مسائل تتعلق بالخروج على القانون وقيام الجماعات المسلحة بعمليات اختطاف الأشخاص واحتجازهم. وفي سياق العمليات الأمنية التي تقوم بها الحكومة، ازدادت البلاغات الواردة عن حالات الاختفاء القسري، والاستخدام المفرط للقوة مما يؤدي إلى وقوع إصابات بين السكان. وعلى الرغم من أن البعثة لم تتلق أي تقارير عن استهداف السكان بشكل متعمد، فهي تقوم بالتحقق من ادعاءات مفادها أن قوات الأمن كان بوسعها اتخاذ تدابير لمنع وقوع الإصابات بين المدنيين.

ووصف أيضا الاحتياجات الإنسانية المتزايدة للسكان في شرقي أوكرانيا، والحالة المفزعة التي يواجهها الصحفيون.

وفي تناوله للحالة في شبه جزيرة القرم، وصفها بأنها حالة معلقة من الناحية القانونية. فعلى الرغم من أن التشريع الأوكراني كان من المفترض أن يظل ساريا، جرى بالفعل أيضا إلزام المؤسسات القانونية بالامتثال لأحكام تشريعات الاتحاد الروسي، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦٢. ويواجه تناثر القرم بعض القيود المثيرة للقلق في ما يتعلق بتمتعهم بحريات التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وحرية الدين.

وفي الختام، قال إن بعثة رصد حقوق الإنسان اضطلعت حتى اليوم بدور هام في نزع فتيل التوترات ويمكن أن تقوم بدور مفيد بنفس القدر عن طريق اتخاذ التدابير المتعلقة بحقوق الإنسان والتدابير الإنسانية لبناء الثقة. وعلاوة على الاستجابة المباشرة للأزمة، شدد أيضا على أن احترام كافة حقوق الإنسان لكل فرد يعيش في أوكرانيا يمثل شرطا أساسيا لتحقيق سلام مستدام.

وبينما أعرب أعضاء مجلس الأمن عن آراء مختلفة بشأن التطورات في شرقي أوكرانيا، وبشأن الأسباب الجذرية للحالة فيها، فقد رحبوا بوقف إطلاق النار وأعربوا عن أملهم في أن يؤدي إلى نتيجة ملموسة، ولا سيما بإتاحة الفرصة أمام إجراء حوار وطني شامل. ورحب معظمهم بخطة السلام ذات النقاط الـ ١٥ التي اقترحها رئيس أوكرانيا. ورحب أعضاء المجلس أيضا بجولة المفاوضات الأولى، التي ستعقد بمشاركة ممثلين عن رئيس أوكرانيا، والمناطق الشرقية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وسفير الاتحاد الروسي في كييف. ودعا العديد من أعضاء المجلس إلى الإفراج عن المراقبين التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذين تحتجزهم الجماعات المسلحة. وأثار بعضهم مسألة عبور الأسلحة غير المشروعة والمقاتلين غير القانونيين للحدود الأوكرانية، ودعوا إلى اتخاذ خطوات من أجل تهدئة الوضع. وشدد أحد الأعضاء على أنه بالرغم من وعود السلام التي قدمها رئيس أوكرانيا، فالعمليات العقابية التي تنفذ ضد مدن بأسرها باستخدام المدفعية الثقيلة والطيران تزداد زحما، في شدتها ونطاقها على حد سواء. وتكرر بشكل مشترك التأكيد على وجوب التوصل إلى تسوية سياسية سلمية. وقدم الممثل الدائم لأوكرانيا، يوري سيرغيف، خطة السلام المؤلفة من ١٥ نقطة التي اقترحها الرئيس، والرامية إلى تهدئة الوضع، وترتيب إجراء المفاوضات مع ممثلي المناطق الشرقية.

## مسائل مواضيعية وعامة

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ والمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

في ٥ حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن مناقشة للنظر في تقارير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2014/351)، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2014/343)، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين (S/2014/350). واستمع المجلس إلى إحاطات ذات صلة من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية، تيودور ميرون، والمدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، سيرج براميرتز، بالإضافة إلى رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فان يونس، والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، حسن بوبكر جالو، بشأن تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين والانتقال إلى الآلية.

وقال ميرون إنه منذ إحاطته السابقة التي قدمها إلى مجلس الأمن، فقد أصدرت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أحكاما في اثنتين من دعاوى الاستئناف (ساينوفيتش وآخرون، ودورديفيتش)، ومن المتوقع صدور أحكام في قضيتين إضافيتين (في قضية بوبوفيتش وآخرين وستانشيتش/سيماتوفيتش) بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وأكد أيضا التوقعات السابقة المتعلقة بحالات التأخير في أربع محاكمات (محاكمات السادة كاراديتش، وهادزيتش، وملاديتش، وشيشيلي) وثلاث دعاوى استئناف (توليمير، وستانشيتش/جوبليانين، وبرليتش وآخرون) إلى ما بعد الموعد النهائي المحدد في القرار (٢٠١٠). وفيما يتعلق بالآلية، فيتزايد اعتمادها على نفسها وهي تسعى سعيا حثيثا إلى إبرام اتفاقات جديدة مع الدول وإنفاذها. وهي تتعاون أيضا تعاوننا وثيقا مع المحكمتين بشأن إعداد ونقل محفوظاتهما إلى عهدتها. وأشار أيضا إلى القرار (٢٠١٤)، الذي كان المجلس قد أهاب فيه بجمع الدول أن تتعاون من أجل القبض على الهاربين التسعة المتبقين الذين صدرت في حقهم قرارات اتهام من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومحاكمتهم (جرى نقل ثلاث من هذه القضايا إلى الآلية).

وقال براميرتز إنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير انتهى الادعاء من تقديم أدلته في جميع المحاكمات المتبقية وهو في المرحلة النهائية من العمل.

وقال يونسن إن عبء عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ما زال في حدود الجدول الزمني المحدد وهو يتركز في دائرة الاستئناف. وكان تخصيص موارد إضافية لقضية بوتاري قد ساعد على منع حدوث المزيد من حالات التأخير، ومن المتوقع أن يصدر الحكم في تموز/يوليه ٢٠١٥، مثلما كان متوقعا من قبل. وظلت مسألة نقل ١٢ من الأفراد المقيمين في أروشا الذين كانوا قد حُكم ببراءتهم أو أدينوا وأُفرج عنهم بعد أن قضوا مدة عقوبتهم، تشكل أحد أكبر التحديات، مع فشل جميع محاولات المحكمة لنقلهم.

وأشار جالو إلى تعقب الهاربين الثلاثة الأعلى رتبة، ومسألة النقل، والعمل على مشاريع المحفوظات والتراث.

وأشاد الكثير من أعضاء مجلس الأمن بمساهمة المحكمتين في العدالة الجنائية الدولية. وحثوا أيضا جميع الدول على أن تعزز جهودها الرامية إلى إيجاد الهاربين التسعة وتقديمهم للمحاكمة. وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أعرب معظم أعضاء المجلس عن تأييدهم للتوصل إلى حل من أجل نقل الأشخاص الذين برئت ساحتهم. وفي هذا الصدد، شدد البعض على أن هذه المهمة ينبغي نقلها إلى الآلية بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وأعربوا عن قلقهم إزاء التأخير في المحاكمات ودعاوى الاستئناف، وحثوا المحكمتين على الإسراع بالجهود الرامية إلى الانتهاء من عملها بأقصى سرعة، وفقا للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

### عدم الانتشار (جمهورية إيران الإسلامية)

في ٩ حزيران/يونيه، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١٥٩ (٢٠١٤)، الذي جدد بموجبه حتى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٥ ولاية فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) المتعلق بجمهورية إيران الإسلامية.

وفي ٢٥ حزيران/يونيه، استمع المجلس إلى إحاطة مقدمة من غاري كوينلان، الممثل الدائم لأستراليا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، عن أعمال اللجنة في الفترة من ٢٠ آذار/مارس إلى ٢٤ حزيران/يونيه. وقال إن اللجنة عقدت جلسة رسمية وجلستين جانبيتين غير رسميتين، وأدت مهامها بموجب إجراء عدم الاعتراض. وقدم التقرير النهائي لفريق الخبراء (S/2014/394)، قائلا إن الفريق لاحظ وجود قدر من عدم اليقين فيما بين بعض الدول بخصوص ما إذا كانت قرارات المجلس لا تزال نافذة بالكامل مع دخول المحادثات بين جمهورية إيران الإسلامية، والأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس وألمانيا

مرحلة حاسمة الأهمية. وشدد على أنه لا يمكن إلا للمجلس نفسه أن يغير نظام الجزاءات؛ وفي ظل عدم صدور قرار جديد، فقد ظلت التدابير الواردة في القرارات ذات الصلة نافذة بالكامل. وأشار إلى تلقي اللجنة تقريراً من إحدى الدول الأعضاء بشأن اعتراض سفينة في البحر الأحمر تحمل أسلحة تقليدية، بما في ذلك صواريخ وقذائف هاون وذخائر، يزعم أنها حُملت على السفينة في ميناء بندر عباس في إيران. وفي أعقاب التفتيش، قدم الفريق النتائج التي توصل إليها إلى اللجنة، التي تدرس حالياً ردها عليها.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، أثنى العديد من أعضاء مجلس الأمن على التقدم المحرز في المحادثات الجارية بين جمهورية إيران الإسلامية، والأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس وألمانيا بشأن الاتفاق الشامل، وسلموا بأن المحادثات قد دخلت في مرحلة بالغة الأهمية، وأعربوا عن الأمل في أن تؤدي المفاوضات الدبلوماسية بشأن الاتفاق الشامل إلى تحقيق نتائج جيدة. وكان هناك اتفاق على نطاق واسع أن القرارات المتعلقة بالجزاءات لا تزال سارية المفعول بالكامل ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك. وتركز الاهتمام بشكل خاص على توصيات فريق الخبراء، ولا سيما فيما يتعلق بالنتائج التي توصل إليها بشأن السفينة التي اعترضتها السلطات الإسرائيلية وهي تحمل أسلحة، كانت قادمة من ميناء إيراني. بما يشكل انتهاكاً للحظر. وكان هناك تفاهم بين الأعضاء أن التقرير النهائي للفريق وتوصياته ينبغي أن يكون الأساس الذي يستند إليه أعضاء اللجنة كي يواصلوا المناقشات. ولاحظ العديد من الأعضاء أن اعتراض حمولة كبيرة من الأسلحة في البحر الأحمر يبين الحاجة إلى اليقظة المستمرة، قائلين إن اللجنة يجب أن تتابع هذه المسألة بنشاط من أجل اتخاذ إجراءات فعالة رداً على ذلك الانتهاك. وأكد أحد الأعضاء في هذا الصدد أنه ينبغي للفريق أن يعتمد نهجاً حصيفاً وموضوعياً، ولا سيما فيما يتعلق بقضية تنطوي على الادعاء بتهرب أسلحة وتوافر بشأنها أدلة غير مباشرة. ورحب بعض الأعضاء بتعاون جمهورية إيران الإسلامية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قائلين على وجه الخصوص إن البلد يجب أن يتخذ تدابير تقنية تهدف إلى ضمان الطابع السلمي الصرف لبرنامجه النووي وأن تستمر الوكالة في رصد الأنشطة والتحقق منها في إطار خطة العمل المشتركة التي تم الاتفاق عليها في جنيف في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

### عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: الاتجاهات الجديدة

في ١١ حزيران/يونيه، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن الاتجاهات الجديدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وركزت المناقشة على مسائل من قبيل إنشاء

ولايات أكثر قوة، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك المركبات الجوية غير المسلحة بدون طيار، والمهام المتعددة الأبعاد في الولايات والتعاون بين البعثات.

وأشار الأمين العام، في إحاطته المقدمة إلى مجلس الأمن، إلى أن ثلثي حفظة السلام التابعين للمنظمة منتشرون في مناطق ذات مستويات كبيرة من العنف وأن عمليات حفظ السلام تعمل بصورة متزايدة في بيئات معقدة تتسم بتهديدات غير متناظرة وغير تقليدية، وليس فيها سلام للحفاظ عليه. وفي الوقت الذي تتكيف فيه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مع المطالب الجديدة تدريجياً، ينبغي وضع الأسس من أجل بسط سلطة الدولة، وتعزيز الجهود الرامية إلى كفاءة القدر الكافي من حماية القوات، واستخدام جميع الأشكال الممكنة للتكنولوجيا لضمان أن يعمل أفراد حفظ السلام بقدر أكبر من الأمان والفعالية من حيث التكلفة. وبالرغم من أوجه التحسن التي طرأت على سرعة وآليات الأفراد النظاميين، لا تزال الأمم المتحدة تفتقر إلى قوة احتياطية دائمة قادرة على الانتشار في غضون مهلة قصيرة. وفي هذا الصدد، هناك حاجة ملحة إلى المشاركة بشكل متنسق مع المنظمات الإقليمية لجعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر قدرة على الحركة وأكثر مرونة وقدرة على التكيف من أجل الاستجابة بسرعة إلى البيئات الجديدة والمتغيرة. وكان المكتب الجديد للشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام قد مكّن المنظمة من تحسين تقييم ونشر الأفراد النظاميين. وشدد على أن عمليات حفظ السلام يجب الاضطلاع بها بما يتفق تماماً مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وأشار إلى أن المنظمة ستواصل التشاور مع الهيئات التشريعية بشأن نشر المركبات الجوية التي لا يقودها طيار على أساس الخبرة المكتسبة من نشرها في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعلن أنه قد طلب إلى الأمانة العامة أن تستعرض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من أجل الوقوف على التطور في توقعات حفظ السلام، مضيفاً أن المجالات التي تستلزم إجراء استعراض لها تشمل مجالات النفوذ السياسي والدعم اللوجستي، والتدريب، والمساءلة، وقواعد الاشتباك، والابتكارات التكنولوجية.

وشدد أعضاء مجلس الأمن على الطبيعة المتغيرة بشكل كبير للبيئات التي كُلف حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة بالتعامل معها، بما في ذلك ظهور جهات فاعلة جديدة من غير الدول (كالإرهابيين الدوليين والجماعات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية)، وعلى تزايد تعقد المهام وغير ذلك من التحديات. وأعرب الكثيرون عن رأي مفاده أن النتائج التي يفضي إليها تنفيذ الولايات القوية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي كانت ناجحة ليس فقط في حماية المدنيين فحسب، بل أيضاً في حماية حفظة السلام، ورحبوا في هذا الصدد بالمرونة

في استخدام أي من التكنولوجيات الحديثة وتوسيع نطاقه. وشدد آخرون على الحاجة إلى أن تكون عمليات حفظ السلام متمشية على نحو صارم مع ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة لحفظ السلام، معربين عن قلقهم إزاء اللجوء إلى لواء التدخل التابع لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية نظرا لما أثاره من مسائل قانونية وتقنية ولوجستية، مع التأثير على صورة المنظمة، بالإضافة إلى أمن حفظة السلام أنفسهم، وأشاروا إلى أن الاتجاهات الجديدة في عمليات حفظ السلام يجب أن تستخدم على أساس كل حالة على حدة بعد قيام الدول الأعضاء بالنظر فيها بصورة شاملة. وأقر بعض الأعضاء بالفوائد الممكن جنيها من التعاون فيما بين البعثات، لا سيما عندما تدعو الحاجة إلى الاستجابة السريعة من أجل سد الفجوات الحرجة. وكررت البلدان المساهمة بقوات الإعراب عن قلقها إزاء انخفاض معدل السداد وشدت على الحاجة إلى زيادة المعدل، مع مراعاة التحديات الأمنية المتعددة التي تواجه القوات. وكان هناك العديد من النداءات من أجل تعميق شراكة المنظمة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تسوية النزاعات. وأقر الأعضاء بأن التفاعل الشامل في جميع هيئات الأمم المتحدة المعنية فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بحفظ السلام قد تسنى من خلاله تعزيز الشراكة الاستراتيجية وبلورة ردود فعالة على المهام الناشئة في مجال حفظ السلام، وتمثل ميزته الرئيسية في طابعه العالمي وما يتمتع به من شرعية فريدة.

## الإرهاب

في ٢٣ حزيران/يونيه، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة إلى المجلس بشأن مسألة الإرهاب في الشرق الأوسط، مع التركيز على الجماعات الناشطة الرئيسية الثلاث في العراق والجمهورية العربية السورية واليمن، وهي: الدولة الإسلامية في العراق والشام (التي تعمل تحت مسميات متعددة)، وجبهة النصرة، وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب في اليمن. وسلط الضوء على الأعمال الهجومية الرئيسية الجديدة، التي شنتها الدولة الإسلامية في العراق والشام في ٥ حزيران/يونيه، بدعم من بعض المجموعات السنية، حيث قامت بشن هجمات في العديد من المدن العراقية. وانتقل إلى الحديث عن الجمهورية العربية السورية، فأشار إلى ما أوردته التقارير من أن القوى الرئيسية للدولة الإسلامية في العراق والشام تتركز في المناطق الغنية بالنفط والغاز في الشمال الشرقي. وأشار أيضا إلى أن احتدام القتال بين الدولة الإسلامية في العراق والشام وجماعات المعارضة المسلحة أدى إلى سقوط العديد من الضحايا. وتحدث عن جبهة النصرة، فقال إنها كانت بوضوح "سورية" الطابع والمنحى. وأشار إلى أن كلتا الجماعتين ازدهرتا جراء التحريض على الانقسام الطائفي بين الشيعة

والسنة. وأشار إلى مشاركة حزب الله في النزاع السوري بوصفه عاملاً رئيسياً في التوترات الطائفية، وشدد على ضرورة عودة جميع المقاتلين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية. وأكد على أنه في الحالات الثلاث جميعها، ينبغي لتدابير مكافحة الإرهاب على نحو فعال، بصرف النظر عن التدابير العسكرية والأمنية، أن تشمل الحوار السياسي الواسع النطاق، والتوصل إلى حلول توافقية، والسياسات الاجتماعية - الاقتصادية الشاملة.

وكرر أعضاء مجلس الأمن الإعراب عن قلقهم إزاء تزايد التهديدات الإرهابية في المنطقة. ودعا بعضهم إلى التشجيع على الإدماج في العملية السياسية، في حين أصر البعض الآخر على الحاجة إلى منع حصول الإرهابيين على الأسلحة ومصادر التمويل.